

منوعات

MEDIA

تغريد

دشّن مستخدمو مواقع التواصل في المغرب وسم «#لا لاستقبال الإرهاب الصهيوني» احتجاجاً على زيارة وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس للعاصمة الرباط الأسبوع المقبل، في أول زيارة من نوعها على هذا المستوى.

أثار فيديو لفرقة من الأطفال تردد اغنية تلغني بالرئيس قيس سعيد حالة من الغضب والاستغراب لدى كثير من التونسيين، بعدما غير العازف كلمات «بارا فيك» من «جاعتنا فيك ظريف» إلى مدح خصال سعيد لتصبح «رجل نظيف».

كلمات غير مفهومة تنقص منها احرف، نشرها ناشطون وصحافيون لبنانيون ضمن حملة تدعم دور النساء في لبنان، في مبادرة للامم المتحدة تشارك فيها وسائل إعلامية ومواقع التواصل، تحت عنوان «#مش احرف ناقص».

ثار غضب عراقي واسع إثر انتشار صور تظهر جسراً متهالكا يقطعه الاطفال في محافظة واسط جنوبي البلاد، في طريقهم للمدرسة، ويعرضهم لخطر السقوط، وما زاد الغضب هو طريقة اصلاحه التي اقتصرت على مد الواح خشبية.

في ظل «اعتراض» سلطات الانقلاب على التغطية الإعلامية للأحداث في السودان، يتعرض الصحفيون لانتهاكات واسعة لحقوقهم، تبدأ من مصادرة الصحف وتصل إلى الملاحقة والاعتداء والسجن

الانقلاب يكبّل الصحافة السودانية: قمع يزداد شراسة

والحق في التعبير، إن السلطة الانقلابية وجهاز أمنها «سيئ السمعة»، يعمدان إلى إخفاء الحقائق بتكسييم الأفواه ومنع الصحفيين من الوصول إلى موقع الحدث، ونقل المعلومة الحقيقية للمتلقي.

وكان الصحفي بقناة «سودانية 24» حذيفة عادل الجاك، قد تعرض خلال موكب 13 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري للاعتداء. وقال في منشور له بصفحة على «فيسبوك»: «تم الاعتداء عليّ جسدياً ولغظياً بالفاظ يعف اللسان على ذكرها من قبل أفراد يرتدون زي شرطة، وعند التعريف بانتي صحفي كانت الإجابة ببساطة: «يعني شنو صحفي؟» يبدو أننا مقبلون على عهد الصحفي فيه لا شيء... بل الإنسان فيه لا شيء». يقول حذيفة عادل الجاك لـ «العربي الجديد»، إنه «لا يستطيع وصف ما حدث له ولن يستطيع أحد آخر تصويره إلا إن من ينفس التجربة». ويضيف: «كل ما في الأمر أنك أمام قوة تضربك وتهيك وتتهكم بانتهاك القانون، وليس بمقدورك أن تخبرهم أنهم هم من ينتهكون القانون في تلك اللحظة»، منبهاً إلى أن «ما يتعرض له الصحفيون الآن هو أسوأ مما كان عليه أيام نظام البشير بكل ما فيه من مساوئ»، موضحاً أنه لم يحرر أي إجراءات قانونية لأن تجربة مماثلة تعرض لها قبل فترة لم يكن الذهاب فيها للعدالة جدياً. وحول كيفية مواجهة الصحفيين لذلك الواقع، يقول إنه «لا مجال أمامهم سوى الإضراب عن العمل كلياً لأنهم أمام خيارين، إما عكس الحقيقة وإرضاء الضمير، ومواجهة التعسف، أو التهرب من الانقلاب، وهذا مستحيل عند غالب الصحفيين الشرفاء». في وجه آخر للمضايقات، استدعت سلطات مجلس الصحافة والمطبوعات الحكومية، مراسل صحيفة «الشرق الأوسط» أحمد يونس، في 11 نوفمبر الجاري، عطفاً على تقرير له عن عودة شخصيات محسوبة على نظام الرئيس المعزول عمر البشير للواجهة السياسية بعد الانقلاب. لكن يونس رفض الذهاب لمقابلة المسؤولين في المجلس لعدم اختصاص المجلس في استدعائه، ووجد موقفه دماً من عشرات الصحفيين الذين وقعوا على مذكرة ترفض الاستدعاءات الإدارية المبررة من النظام القديم واعتبروها ردة عن قيم الثورة السودانية.

الصحفيين تعرضوا للتضييق والمعاملة السيئة أثناء قيامهم بأداء واجهم ومنعوا من تغطية الاحتجاجات والمواكب السلمية التي اجتاحت كل مدن وولايات السودان ضد الانقلاب، رغم أهمية تلك التغطية التي أصبحت حدثاً تصدر عناوين الأخبار الرئيسية في جميع وكالات الأنباء والصحف العالمية والقنوات الفضائية. وأشارت الشبكة، وهي من الكيانات الصحافية المدافعة عن حرية الصحافة

اعتقال صحفيين واستدعاء آخرين للتحقيق معهم بسبب عملهم

عينه واقتياده إلى مكان مجهول، وطلب منه التوقيع على إقرار وتعهّد بـ«التوقف عن بث خطاب الكراهية ضد الجيش». وصباح الثلاثاء الماضي أيضاً، تعرّض رئيس تحرير صحيفة «السوداني»، عطا محمد مختار، لمطاردة من قبل ملثمين حاولوا فتح باب سيارته، مرجحاً أن تكون المحاولة جزءاً من محاولات إسكات الصحفيين وتخويفهم. وتقول «شبكة الصحفيين السودانيين»، في بيان لها، إن

الخرطوم - عبد الحميد عوض

بعد مرور أكثر من 3 أسابيع على انقلاب الجيش السوداني، دخلت الصحافة ووسائل الإعلام في نفق مظلم بجملة من الانتهاكات والمضايقات الأمنية. عبد المنعم محمد مادبو، صحفي يعمل مراسلاً لموقع «دارفور 24» من مدينة نيالا، مركز ولاية جنوب دارفور. يوم السبت الماضي، حين كان مقرراً خروج مواطني المدينة بموكب رافض للانقلاب العسكري، حضر إلى المكان المحدد ومعه أدوات التصوير، ومع بداية الموكب، شرع بمهمته الصحافية، لكن ومن دون مقدمات هجمت عليه قوة من الشرطة، بدأت بضربه، ومن ثم رمته في عربة، واقتادته إلى قسم الشرطة برفقة عشرات من المحتجين. يروي مادبو لـ «العربي الجديد» ما حدث معه، مشيراً إلى أنه تم التعامل معه منذ أول لحظة بعنف شديد، وأنه قابل في القسم مدير الشرطة الذي سأله عن أسباب تواجده، فأخبره بأنه صحفي وحضر لتغطية الحدث، ليخبره المدير بأنه «لا تغطية بعد الآن، إلا بإذن منهم في ظل حالة الطوارئ المعلنة في البلاد»، مبيّناً أنه تم التحقيق معه، فيما أخبره العناصر بأنه سيسجن مع الموقوفين الآخرين لمدة 3 أشهر بموجب قانون الطوارئ، لكن في اللحظات الأخيرة، وبعد 3 ساعات من إيقافه، أطلق سراحه. يصف مادبو ما حدث له بأنه «انتكاسة كبيرة لحرية الصحافة والحرية العامة التي تمتع بها السودانيون بعد نجاح ثورتهم قبل أكثر من سنتين، وتذهب بعد الانقلاب في مهب الريح». ويشير إلى أنه يعيش حالة من الإحباط والقلق على مستقبل الحريات الصحافية في البلاد، وحتى كمواطن، إذ يقول إنه لا بقاء دون حرية التي تعني له الكرامة قبل كل شيء، ويؤكد أنه سيواصل مهمته الصحافية مهما كانت النتائج وسيخرج لتغطية المواكب المعلنة لذات الغرض.

ما تعرض له مادبو بمدينة نيالا، لم يكن حصرياً، فمدير مكتب قناة «الجزيرة» الإخبارية في السودان، المسلمي الكباشي، داهمت منزله بمدينة الخرطوم بحري، يوم الأحد الماضي، قوة ترندي زياً مدنياً ونقلته إلى الاحتجاز بمقر نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة، وودت في حقه عدداً من البلاغات. أطلق سراح الكباشي يوم الثلاثاء الماضي من دون إعلان الأسباب التي أدت إلى توقيفه، فيما يؤكد مصدر بمكتب «الجزيرة»، لم يكشف عن اسمه كونه غير مخول له بالتصريح، لـ «العربي الجديد»، أن سلطات الانقلاب اعترضت منذ فترة على تغطية قناتي «الجزيرة» و«الجزيرة مباشر» للاحتجاجات الشعبية التي أعقبت الانقلاب في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأن البلاغات ضد مدير المكتب تسير في هذا السياق غير الحقيقي والواقعي. وتخوف المصدر من أن يتم إغلاق المكتب في أي لحظة، تكراراً لما حدث في بلدان الربيع العربي، سابقاً. في ولاية القضارف، شرق السودان، وطبقاً لبيان شبكة الصحفيين، خضع المراسل بمكتب قناة «الجزيرة» بالخرطوم، الصحفي أسامة سيد أحمد، مطلع الأسبوع الحالي، للتحقيق من قبل عناصر جهاز الأمن بولاية القضارف ومنع من الوصول إلى موقع الحدث وتغطية «موكب 13 نوفمبر» وتم إجباره على مغادرة الولاية. وطبقاً لمعلومات أخرى لـ «العربي الجديد»، فإن سلطات الانقلاب شرعت في إصدار توجيهات لبعض مراسلي الصحف والقنوات الخارجية والاحتجاج على تغطيتهم وطريقة عكسهم لما يدور في الشوارع السودانية من رفض للانقلاب.

والثلاثاء الماضي، قال الصحفي شوقي عبد العظيم إنه تعرض لاعتقال تحت التهريب دام ساعتين من قبل الاستخبارات العسكرية. وأكد الصحفي السوداني، في تدويته في «فيسبوك»، أنه تم نصب



سيرت سلطات الانقلاب على وسائل إعلام حكومية (فرانس برس)

مشكلات لوجستية

ستكون الصحافة السودانية نموذجاً للمنطقة العربية والأفريقية، وإلا ستحول الصحافة بوقاً للانقلاب». من جهته، ينفي الأمين العام لمجلس الصحافة والمطبوعات، عبد العظيم عوض، وجود أي تضييق أو استهداف ممنهج ضد الصحفيين، كما ينفي استثناء مراسل «الشرق الأوسط» لأسباب تتعلق بعمله الصحافي «إنما لأسباب إدارية تخص توفيق أوضاع المكتب». ويضيف لـ «العربي الجديد» أنّ «كل ما يثار من اتهامات حالياً مردها حالة الاحتقان والاستقطاب الحاد الراهنة والتجيش ضد العسكر» مؤكداً إيداعه أي عملية توقيف أو اعتقال لأي صحفي بما في ذلك تلك التي حدثت لمدير مكتب «الجزيرة» المسلمي الكباشي، مبيّناً أنه يتقصى أسبابها حالياً، لينظر بعدها ما يمكن أن يفعله. ويستبعد عوض ترصد الأجهزة الأمنية للصحفيين أثناء المواكب أو إطلاق الرصاص عليهم، خصوصاً أنّ الشرطة ذكرت في بيان لها أنها لم تستخدم الرصاص، بما يرجح، حسب زعمه «وجود جهات أخرى، ربما تكون متورطة في ذلك لمزيد من التجيش».

عدا عن الانتهاكات والمضايقات، تواجه الصحافة السودانية مشاكل لوجستية، منها إغلاق الطرقات والجسور في بعض الأيام، بينما المعضلة الكبرى تتعلق بقطع خدمة الإنترنت والتي تسبب استمرار احتجاج الصحف عن الصدور، كما تستمر سلطات الانقلاب في مصادرة صحيفة «الديمقراطية» بالكامل، بواسطة قوة عسكرية تمنع دخول العاملين في الصحيفة، إلى مكاتبها. في السياق، يؤكد الصحفي علاء الدين بابكر، لـ «العربي الجديد» أنّ «المناخ الحالي للحريات الصحافية هو الأسوأ في تاريخ الصحافة، والانقلاب ما عاد يسمح بأي ممارسة صحافية مهنية، بما في ذلك الاستماع للرأي والرأي الآخر، وما يتهدد الصحافيين بات يتوسع يوماً بعد يوم، بما في ذلك حياتهم وسلامتهم». ويشير بابكر، إلى أنّ «إرهاصات التضييق بدأت قبل الانقلاب بالاعتداء على الصحفيين أثناء تغطيتهم لما سمي باعتصام القصر، وهو الغطاء السياسي للانقلاب». ويلفت إلى أنّ «مستقبل الصحافة والكلمة الحرة في خطر حقيقي، لكننا متفائلون بعودة الحكم المدني بكلمة الشارع السوداني، وقتها

يشار إلى أن سلطات الانقلاب اعتقلت منذ اليوم الأول، الصحافي بالتلفزيون الحكومي، ماهر أبو الجوخ، وأردفته باعتقال الصحافي فائز السليك، ولم تطلق سراحهما حتى اللحظة.

